منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

دور القطـــاع غيـــر الربحـــي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكـة العربية السعودية

القطاع غير الربحي

@RiyadhEF1

01

الإطار العام للدراسة

02

تشخيص الوضع الراهن

03

الدراسة الميدانية

04

التجارب الدولية والإقليمية

05

أهم النتائج

06

التوصيات والمبادرات

01

الإطار العام للدراسة

مـشكلـة الـدراسـة

زيادة مساهمته في الناتج المحلي

من **%0.03** إلى **%5**

زيادة مساهمته في التطوع

من **22000** متطوع إلى **مليون** متطوع

ضعف دور القطاع غير الربحي في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فكيف يستطيع القطاع تحقيق هذه المستهدفات

الهدف الرئيسي للدراسة

تعزيز دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية

من خلال

زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي تحقيقاً لرؤية المملكة 2030

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الأهداف الفرعية

الأهداف الفرعية

1. تعزيز مفهوم العمل غير الربحي لدى المجتمع، وتنمية إحساسه بالعمل التطوعي.
2. إزالة القيود التي تحد من نمو القطاع؛ من أجل خلق البيئة الملائمة لتطويره.
3. تسهيل الإجراءات؛ من أجل تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
4. وضع آلية لحوكمة القطاع، وتعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة.
5. وضع مؤشرات للكفاءة والفعالية، وضبط الإنفاق.
6. الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب العالمية؛ لتطوير القطاع غير الربحي، وفق السياق السعودي.

تساؤلات الدراسة

ما هي؟

الأدوار التنموية للقطاع لرفع مساهمته في الناتج المحلي؟

ما هي؟

أهم ممكنات القطاع حتى يحقق هذا الهدف؟

ما هي؟

الأدوار التنموية للقطاع لرفع مساهمته في الناتج المحلي؟

- التشريعات
- الموارد البشرية
- التمويل
- مؤشرات الكفاءة وضبط الإنفاق

ما هي؟

أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في تعزيز دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

منهجية الدراسة

استخدام المناهج العلمية التالية:

- الوصفي والتحليلي .
- المنهج المقارن.
- التحليل الإحصائي.

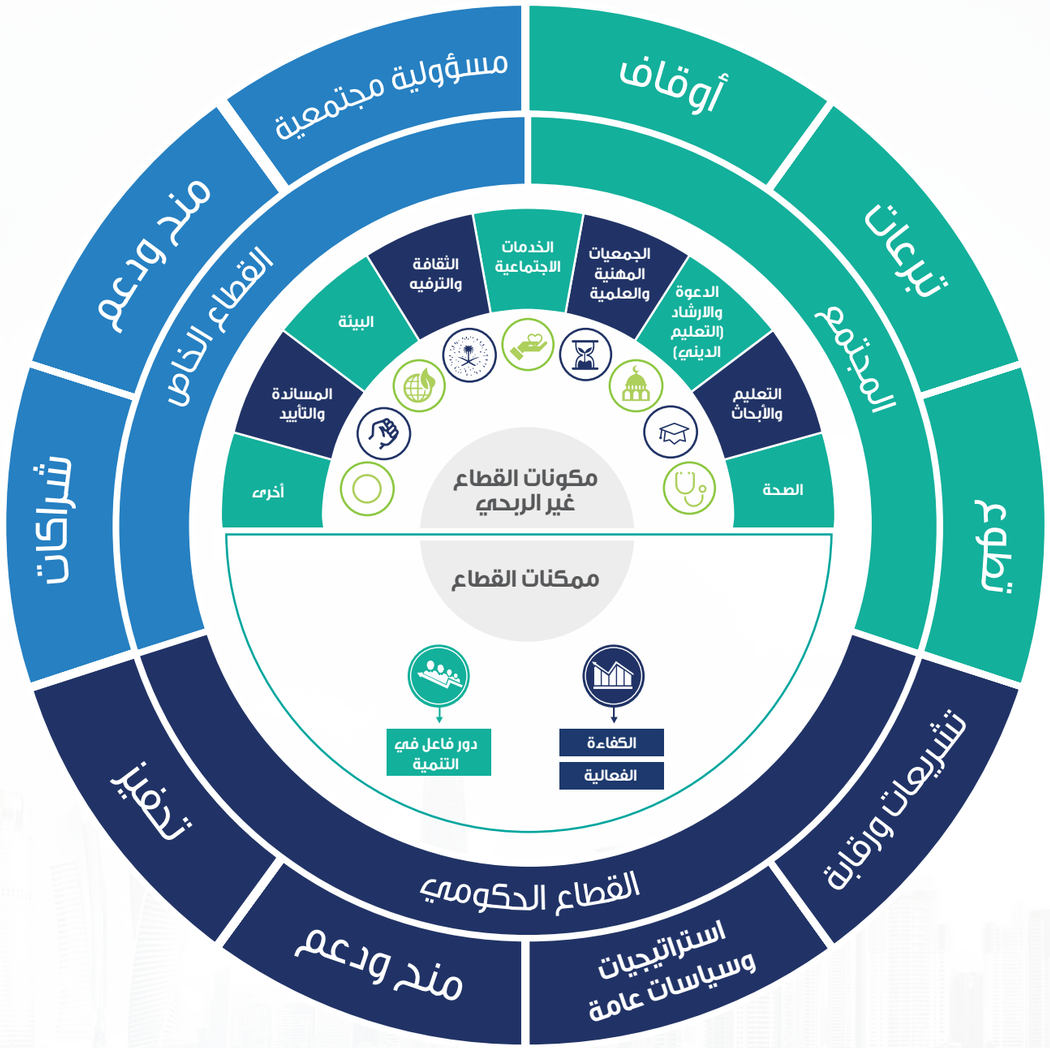

تحليل تفصيلي لجميع هذه المكونات وتأثيرها المتبادل

المفاهيم الأساسية للدراسة

القطاع غير الربحي

يشير إلى كيانات قانونية أو اجتماعية منشأة بغرض التخفيف من المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو القيام بتنمية المجتمع. وإنتاج السلع والخدمات ولكن مركزها القانوني لا يسمح لها بأن تكون مصدرا للدخل أو الربح للوحدات التي تنشئها أو تشرف عليها أو تمولها.

القطاع الثالث

الجزء من الاقتصاد أو المجتمع الذي يشمل المنظمات أو الجمعيات غير الحكومية غير الهادفة للربح، ومنها الجمعيات الخيرية، وجمعيات العمل التطوعي، والجمعيات التي تخدم فئة محددة، والجمعيات التعاونية، وما إلى ذلك.

المفاهيم الأساسية للقطاع

التنمية الاقتصادية

هي : «العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.»

التنمية الاجتماعية

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها:

«عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة **بمعنى** أنها عملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم.»

أهم الإحصاءات الواردة في الدراسات السابقة

القوى العاملة

%7.4

متوسط القوى العاملة في القطاع غير الربحي لعام 2013

(13) دولة

نسبة القوى العاملة

بلجيكا **%11.5***

أمريكا **%10.2***

نيوزيلندا **%10.6***

فرنسا **%8.9***

البرتغال **%4.4***

محرك للاقتصاد

وبلغ معدل توظيف المؤسسات غير الربحية في نيويورك **نسبة (16.1%)** من إجمالي القوى العاملة فيها اثناء فترة الركود الاقتصادي لعامي 2003 و 2013

الناتج المحلي

بلجيكا **2009 - *%6.6 - %5.5**

أمريكا **2008 - *%5.8 - %5.1**

نيوزيلندا **2004 - *%2.8 - %5.3**

فرنسا **2002 - *%3.3 - %4.7**

البرتغال **2006 - *%2.0**

* تقرير الحالة العالمية المجتمع المدني والعمل التطوعي، جامعة جونز هوبكنز، 2013.
* النسبة شاملة لمساهمة العمل التطوعي إلى جانب العمالة بأجور.

أهم المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية

التحديات التي تواجه قياس دور القطاع في التنمية

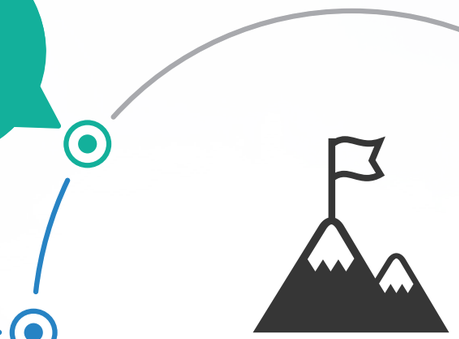

التحديات التي تواجه قياس دور القطاع في التنمية

- نقص الكفاءات
- غياب معايير التصنيف الرئيسة
- غياب المفاهيم الموحدة
- ضعف التواصل بين الجهات
- لا يوجد معيار موحد لقياس اثر القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة دوليا حول حجم القطاع غير الربحي.

النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة

- وجود أثر اقتصادي كبير للقطاع غير الربحي في مختلف البلدان وتختلف مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدولة، مما يؤكد على الأهمية الاقتصادية الكبيرة للقطاع غير الربحي.
- يمثل القطاع الثالث في سبع دول قوة اقتصادية كبيرة ومنها الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، والمجر.
- أهمية الشراكات في الجهود بين القطاعات العام، والخاص وغير الربحي للنهوض بمستوى التنمية في البلاد.
- يمثل نقص البيانات والإحصائيات على المستوى المحلي، واختلاف منهجيات التصنيف والقياس على المستوى العالمي أكبر المعوقات لعمل المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

02

تشخيص الوضع الراهن

تشخيص الوضع الراهن

تم تطوير إطار عمل يشمل المحاور الرئيسة لتعزيز وتطوير القطاع غير الربحي في المملكة وفق ما يبينه الشكل الآتي:

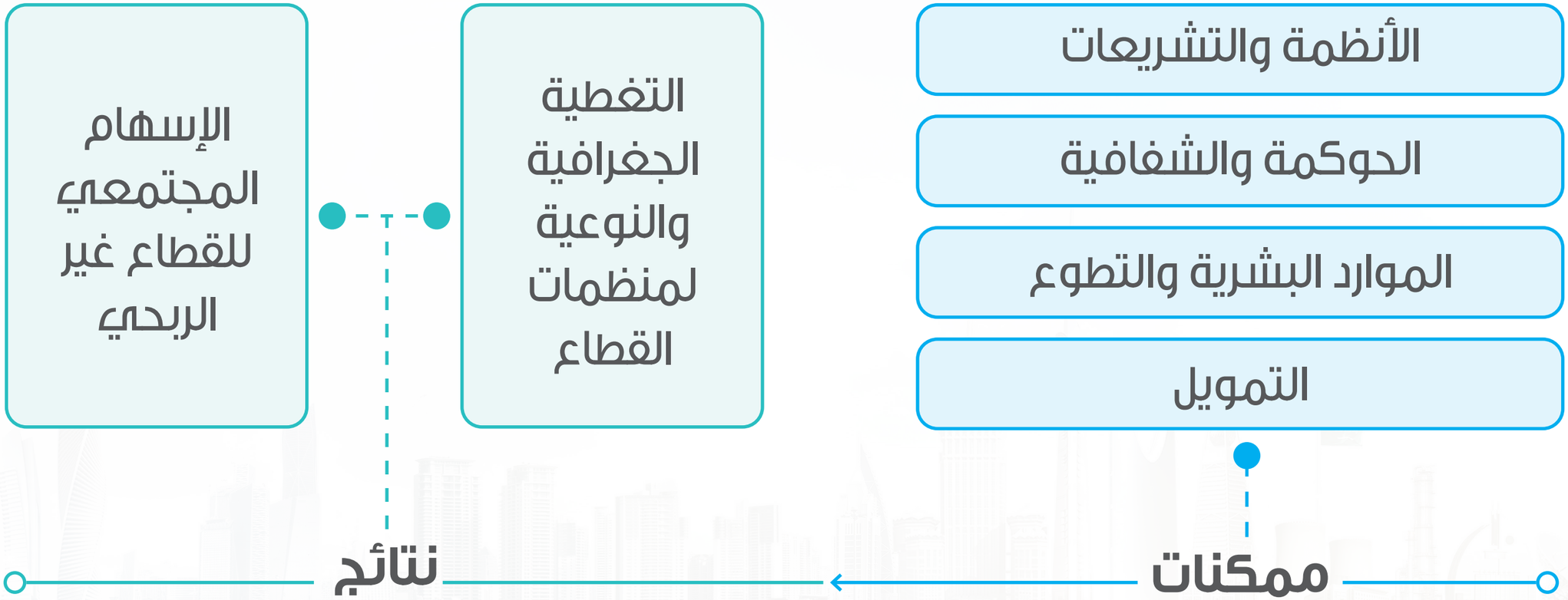

وتشمل الدراسة استعراضاً لأبرز ملامح كل من هذه المحاور وفق أحدث البيانات والمعلومات المتاحة.

تشخيص الوضع الراهن

ممكنات

- الأنظمة والتشريعات
- الحوكمة والشفافية
- الموارد البشرية والتطوع
- التمويل

نتائج

- التغطية الجغرافية والنوعية لمنظمات القطاع
- الإسهام المجتمعي للقطاع غير الربحي

1. الأنظمة والتشريعات

- تطوير نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- إعداد اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- إعداد لائحة المجالس للجمعيات والمؤسسات الأهلية
- إعداد لائحة لصندوق دعم الجمعيات الاهلية
- مراجعة لائحة مراكز الإرشاد الأسري الأهلية
- مراجعة لائحة لجان التنمية الاجتماعية
- إعداد لوائح وأنظمة تساهم في تسهيل إنشاء جمعيات محلية أهلية صغيرة لتمكين المشاركة المجتمعية

إكمال البيئة التشريعية الممكنة للقطاع غير الربحي ومن ذلك:

- نظام التبرعات
- نظام التطوع
- نظام الشركات غير الربحية
- نظام مركز الملك سلمان للإغاثة
- تنظيم فتح حسابات الجمعيات في البنوك

- تأخر إصدار بعض الأنظمة حتى الآن
- وجود معوقات في سرعة تسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- الصورة السلبية عند بعض صناع القرار عن القطاع غير الربحي وربطه بالأنشطة المتطرفة

- اعتماد رؤية 2030 على القطاع غير الربحي.
- الخدمات الالكترونية التي تقدمها الوزارة من خلال موقعها الالكتروني.

2. الحوكمة والشفافية

- 90% من المؤسسات المانحة تصدر تقارير لتوثيق أنشطتها سنوياً وأغلبها تقدم لمجلس الأمناء والإدارة.
- 27% من المؤسسات المانحة ينشر تقريره السنوي.
- ضعف الرقابة على أداء الجمعيات الأهلية

- ضعف الحوكمة والشفافية لدى الجمعيات في القطاع.
- عدم اكتمال وفعالية منهجية الحوكمة والشفافية في جمعيات القطاع غير الربحي.

- إكمال منهجية الحوكمة والشفافية في جمعيات ومؤسسات القطاع

- تستهدف رؤية 2030 رفع نسبة الجمعيات الملتزمة بنظام الحوكمة والشفافية إلى 100% عام 2020م

3. الموارد البشرية والتطوع

- عدد العاملين في القطاع غير الربحي (19,000) عامل
- عدد المتطوعين (77,000) متطوع
- قلة الوظائف النسائية في القطاع

- عدم توفر قوى عاملة مؤهلة تدير القطاع.
- ضعف الأمان الوظيفي في القطاع غير الربحي.
- قلة مشاركة أفراد المجتمع في العمل التطوعي.

- تشجيع العمل التطوعي.
- زيادة الفرص التطوعية في القطاع.
- بناء قدرات العاملين في القطاع.
- تحقيق الأمان الوظيفي في القطاع.

- رفع عدد العاملين في القطاع من (19 ألف) إلى (50 ألف) عامل في عام 2020م
- الوصول إلى (300 ألف) متطوع في عام 2020م، و إلى (مليون) متطوع في عام 2030م.
- رفع القيمة الاقتصادية للتطوع من (22 مليون ريال) إلى (450 مليون ريال)

4. التمويل

- إجمالي أصول الجمعيات في المملكة 1436هـ ما يقارب من (23 مليار).
- بلغت إيرادات الجمعيات الأهلية في المملكة عام 1436هـ (4 مليار ونصف)
- عدم توفر إحصاءات واضحة عن أصول الأوقاف ومساهماتها.
- متوسط تبرع الأفراد في المملكة (14,489) في السنة.
- إجمالي مصروفات الجمعيات الأهلية لعام 1436هـ (3,6 مليار ريال).
- نسبة المصاريف الإدارية العمومية بلغت (19%).

- الحاجة للاستدامة المالية لمنظمات القطاع.
- محدودية مساهمة القطاع في الاقتصاد المحلي.
- أثر المتغيرات الاقتصادية على دعم الجمعيات
- ضعف المعلومات والإحصاءات عن واقع الأوقاف وبعض منظمات القطاع.
- القيود على جمع التبرعات.

- تسهيل جمع التبرعات.
- فتح آفاق الاستثمار لمنظمات القطاع.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية.

- رفع نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع في عام 2015م من 21% إلى 51% بحلول عام 2020م.
- ارتفاع نسبة عطاء السعوديين.

تشخيص الوضع الراهن

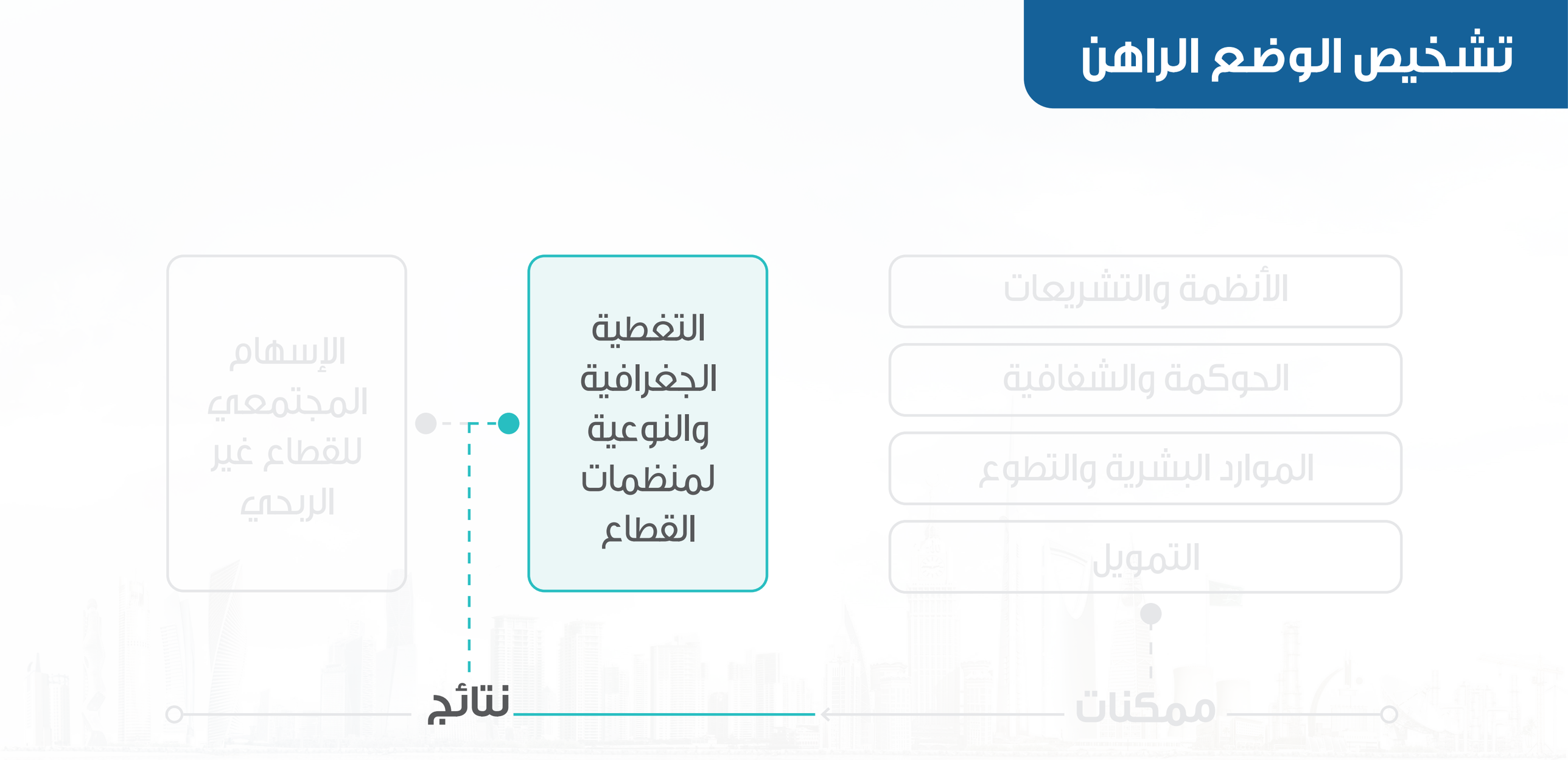

التغطية (الوضع الراهن)

هيكل القطاع غير الربحي في المملكة

هناك خمسة فئات من المنظمات العاملة في القطاع غير الربحي تشكل غالبية القطاع بنسبة تصل إلى 95%

التغطية (الوضع الراهن)

عدد المنظمات غير الربحية / 10.000 من السكان مقارنة بين السعودية وبعض الدول

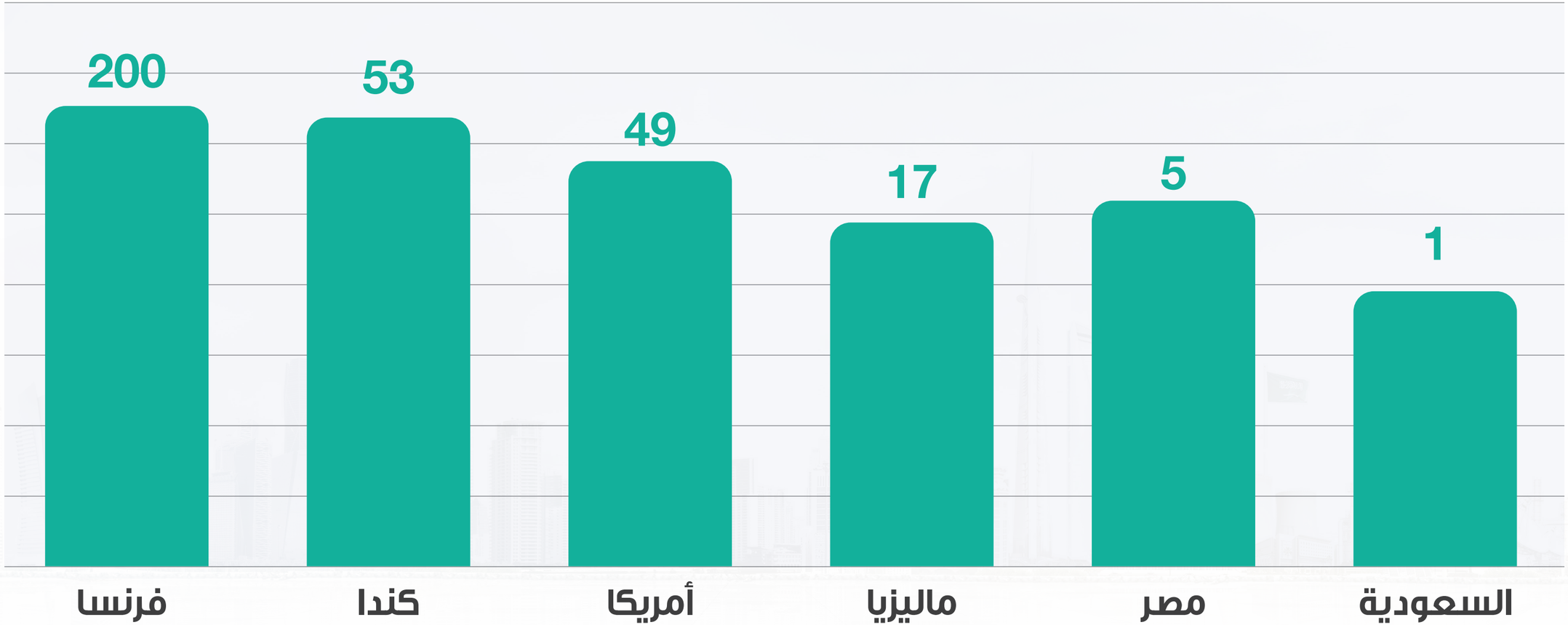

التغطية (الوضع الراهن)

التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الربحية

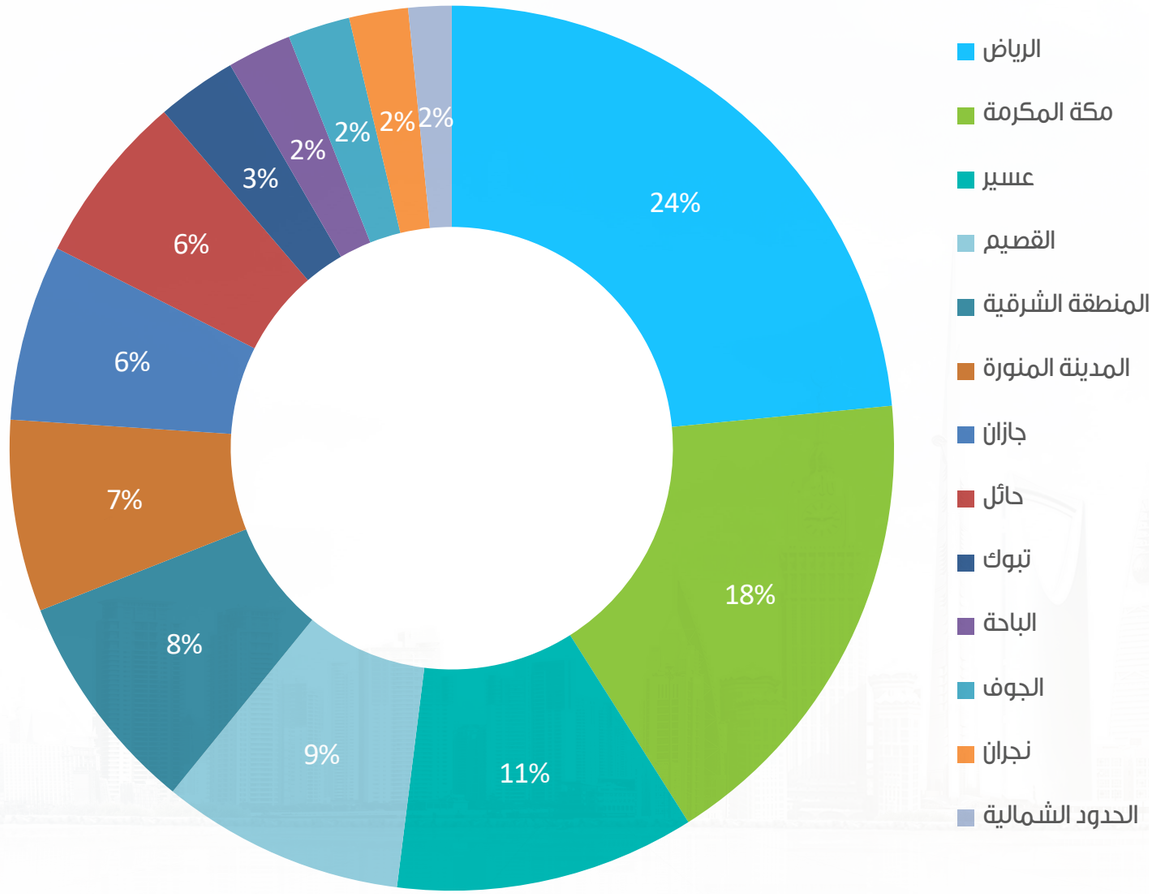

عدد السكان بمناطق المملكة مقابل المنظمات غير الربحية

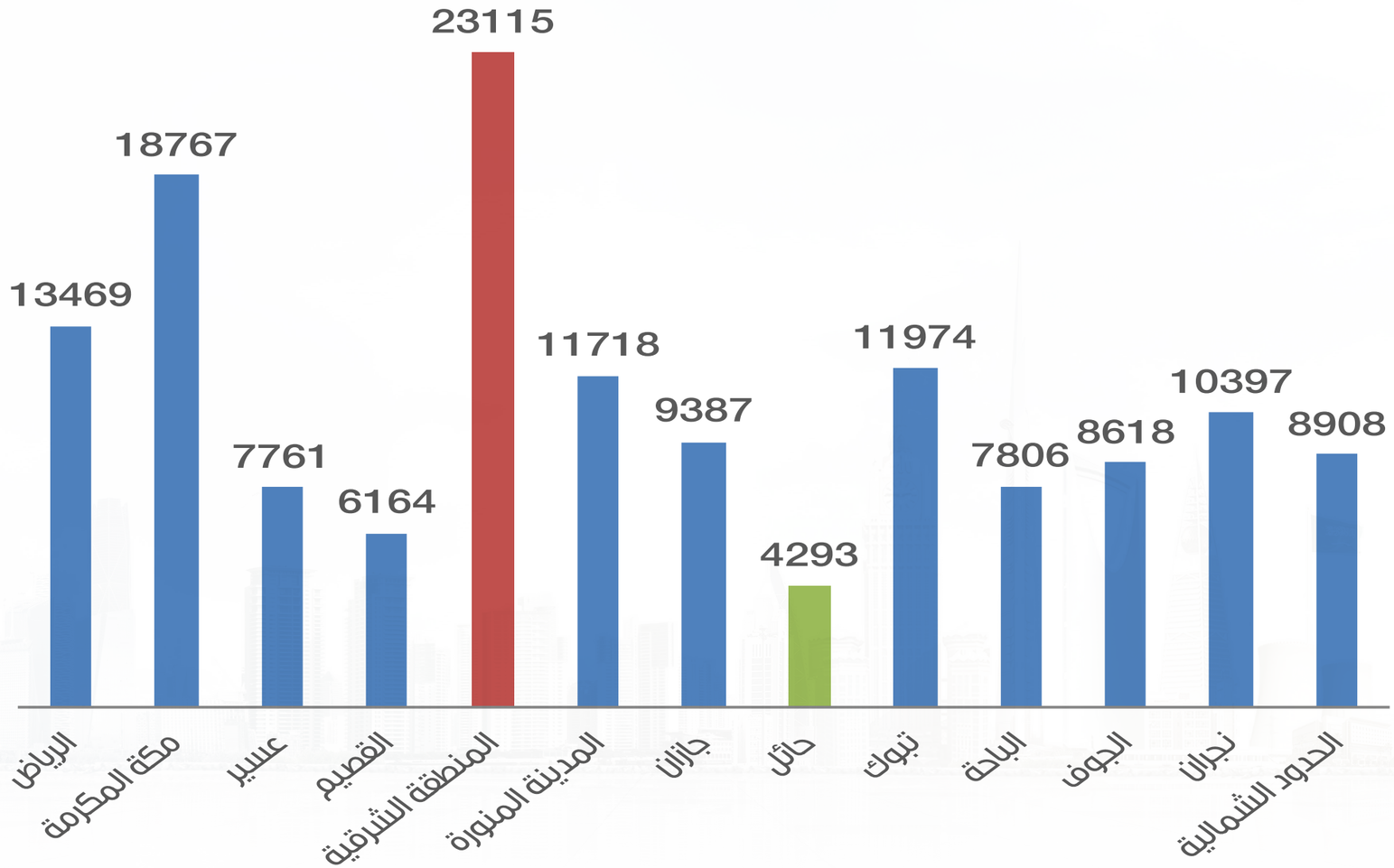

التغطيـــــــة

الفرص

- تستهدف الرؤية رفع نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني من 14% في عام 2015 إلى 28% بحلول عام 2020م
- تستهدف الرؤية رفع عدد الجمعيات والمؤسسات العاملة بنسبة 40% بحلول عام 2020م
- غياب الإحصاء الدقيق لواقع القطاع غير الربحي

التحديات

- ضعف الحوافز للأنشطة التنموية
- ضعف الدور النسائي في المنظمات غير الربحية
- اختلال التوازن الجغرافي للمنظمات غير الربحية مقارنة بالسكان
- ضعف المنظمات التخصصية وقلة الدعم لها
- قلة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمات في بعض المناطق

تشخيص الوضع الراهن

الإسهام المجتمعي

بالرجوع لمجالات عمل القطاع غير الربحي نجد ان هناك خمسة أهداف استراتيجية من إجمالي أهداف رؤية المملكة 2030 (ستة أهداف) يسهم القطاع في تحقيقها بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما يبينه الشكل الآتي:

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

- كافة الجمعيات العاملة في مجال تخفيظ القرآن الكريم والدعوة والإرشاد تخدم هذا الهدف من خلال نشر الفكر الوسطي ومواجهة الأفكار المتطرفة.
- هناك عدد من المنظمات المعنية باالعناية بالأخلاق والقيم المجتمعية تسهم في تعزيز الهوية والانتماء الوطني.

تمكين حياة عامرة وصحية

- تسهم المنظمات العاملة في المجال الصحي والبيئي بشكل مباشر في تحقيق هذا الهدف من خلال البرامج والمبادرات التي ترتقي بالوعي الصحي والبيئي، وكذلك المساهمة في توفير الرعاية الصحية لبعض الحالات الخاصة.

تنمية وتنويع الاقتصاد

- تلعب الجمعيات التعاونية دوراً مباشراً في الارتقاء ببعض المهن والأعمال مما يسهم في تحسين وقوة الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة .

زيادة معدلات التوظيف

- يسهم القطاع الغير الربحي بشكل عام في توفير فرص عمل مناسبة لشرائح واسعة من السعوديين.

تمكين المسؤولية الاجتماعية

- يعتبر القطاع هو المنفذ الرئيس لتحقيق مسؤولية المواطن بشكل شبه رسمي من خلال التطوع في الأعمال غير الربحية.
- تعتبر مساهمة القطاع الخاص في دعم العمل غير الربحي أحد أبرز صور المسؤولية الاجتماعية له.

الإسهام المجتمعي

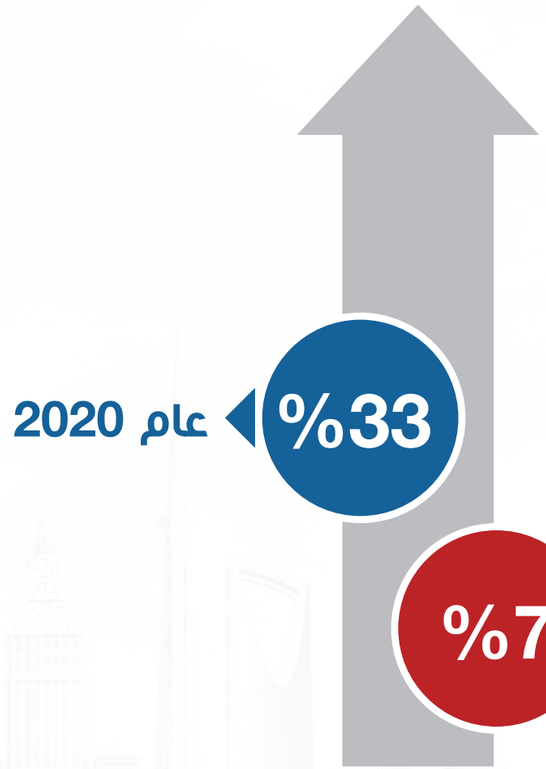

نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد

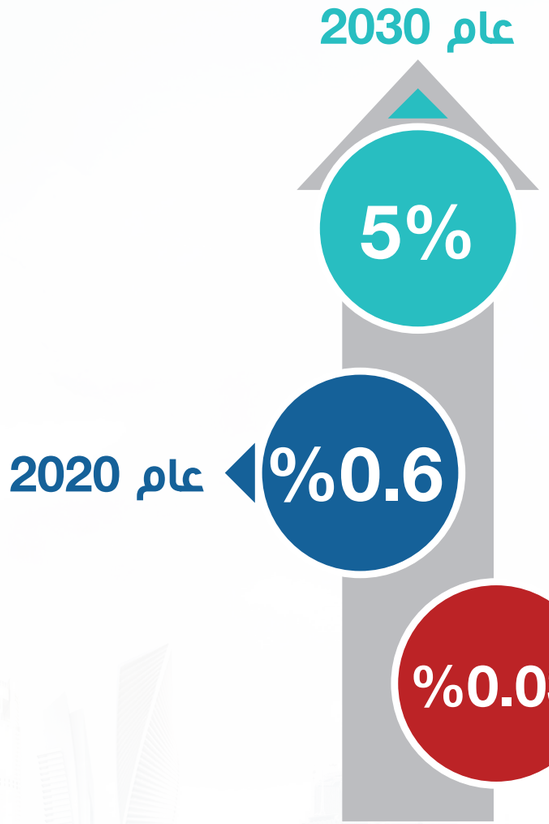

رفع مساهمة القطاع الغير ربحي في إجمالي الناتج المحلي

الإسهام المجتمعي

تقييم عينة من القائمين على المؤسسات المانحة لمدى مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية

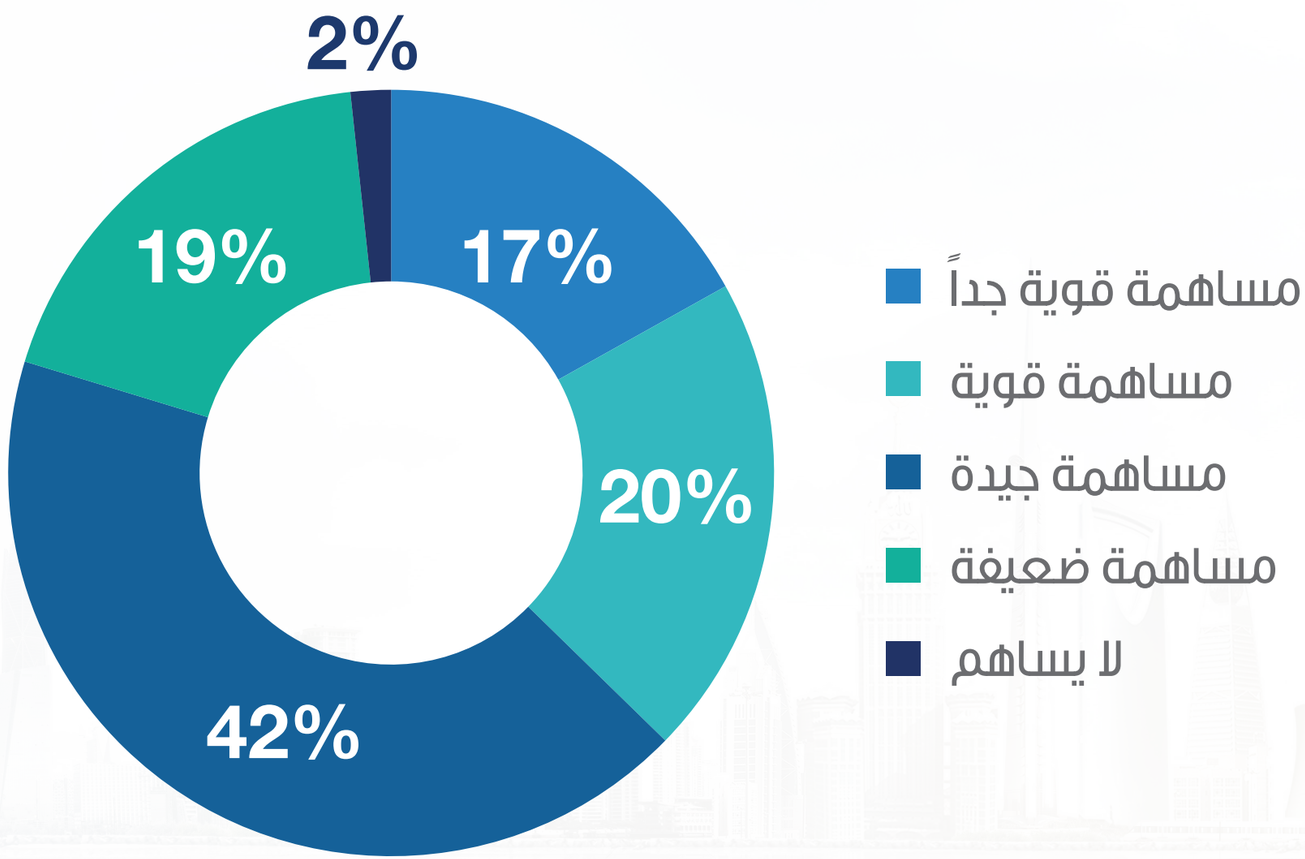

أهــم القطاعــات التــي يســاهم القطــاع غيــر الربحــي فــي تنميتها بشــكل أساســي في المملكة من وجهة نظر المؤسســات المانحة

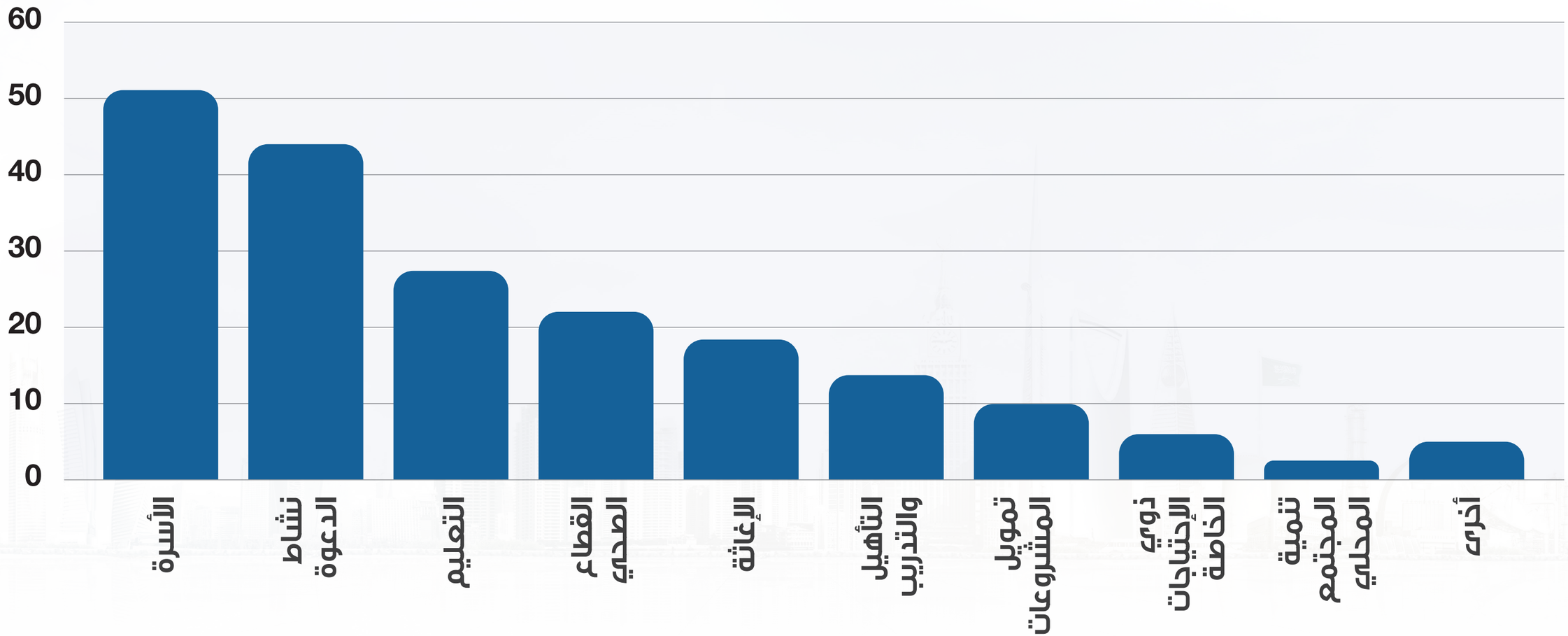

03

الدراسة الميدانية

العينة البحثية

العاملين في القطاع غير الربحي

المسؤولين بالقطاع الحكومي والخاص

المساهمة الحالية للقطاع غير الربحي في التنمية

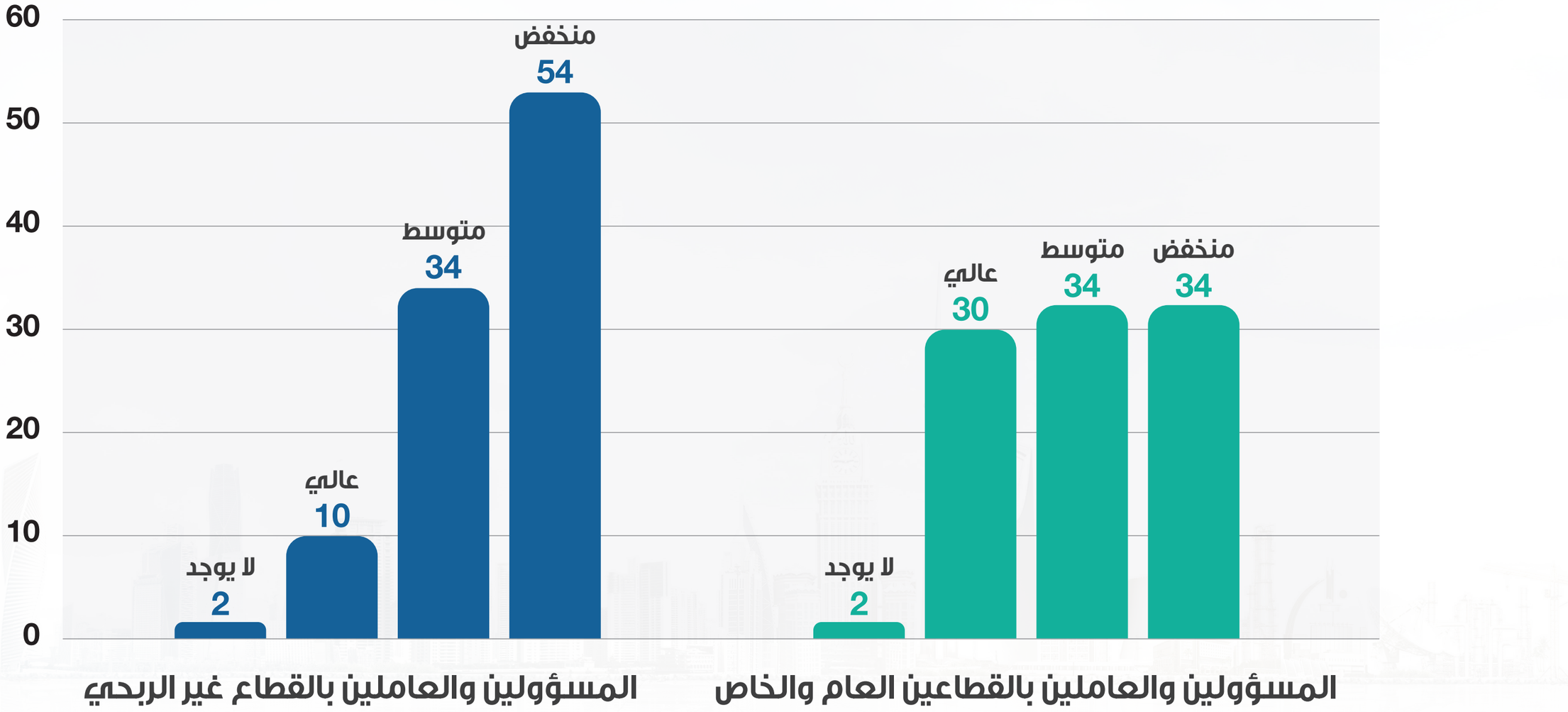

مدى رضا المسؤولين والعاملين بالقطاعين العام والخاص عن خدمات القطاع الغير ربحي

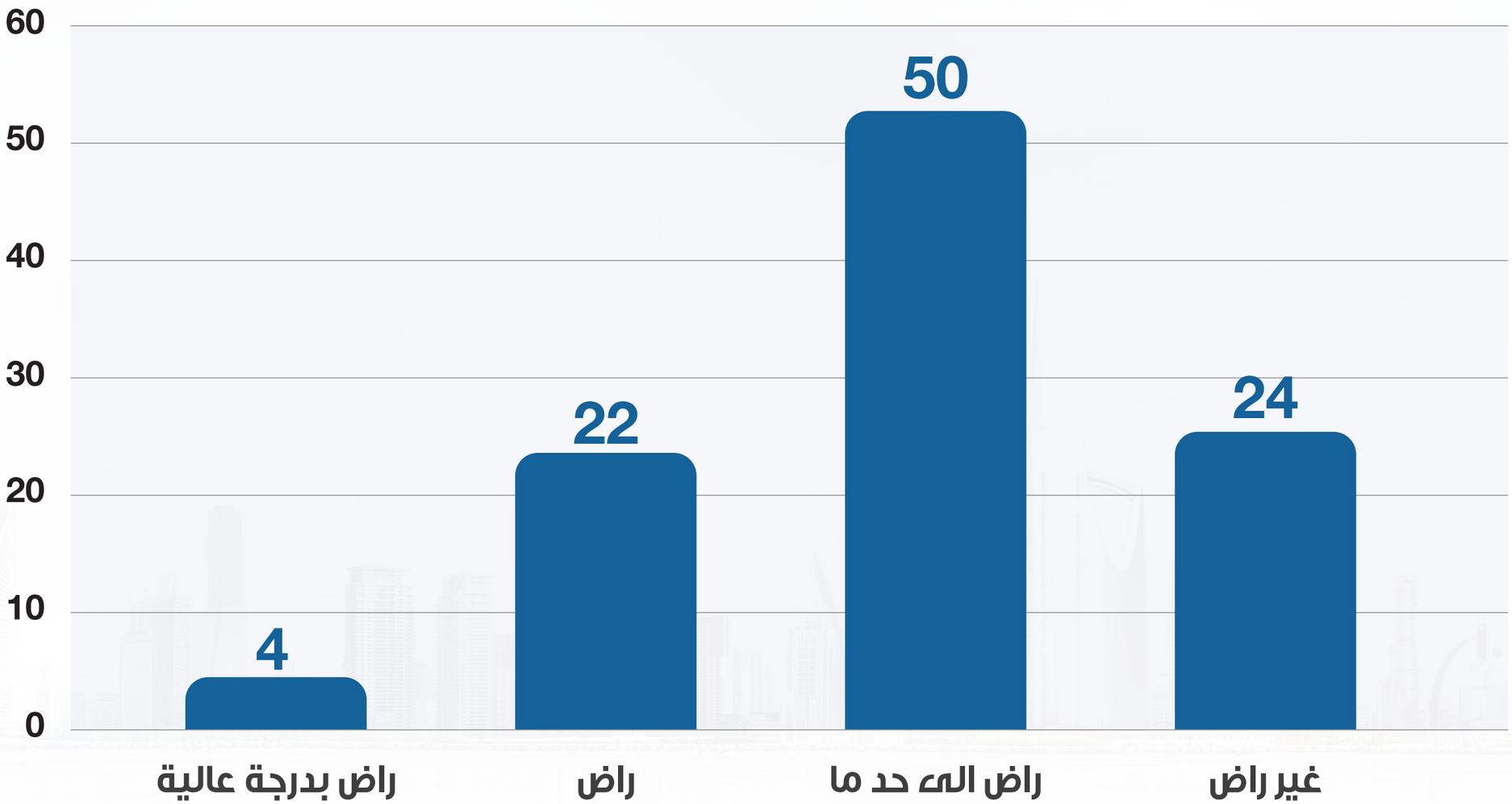

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاعين العام والخاص عن المجالات التي يساهم فيها القطاع غير الربحي

مجالات التنمية الاجتماعية

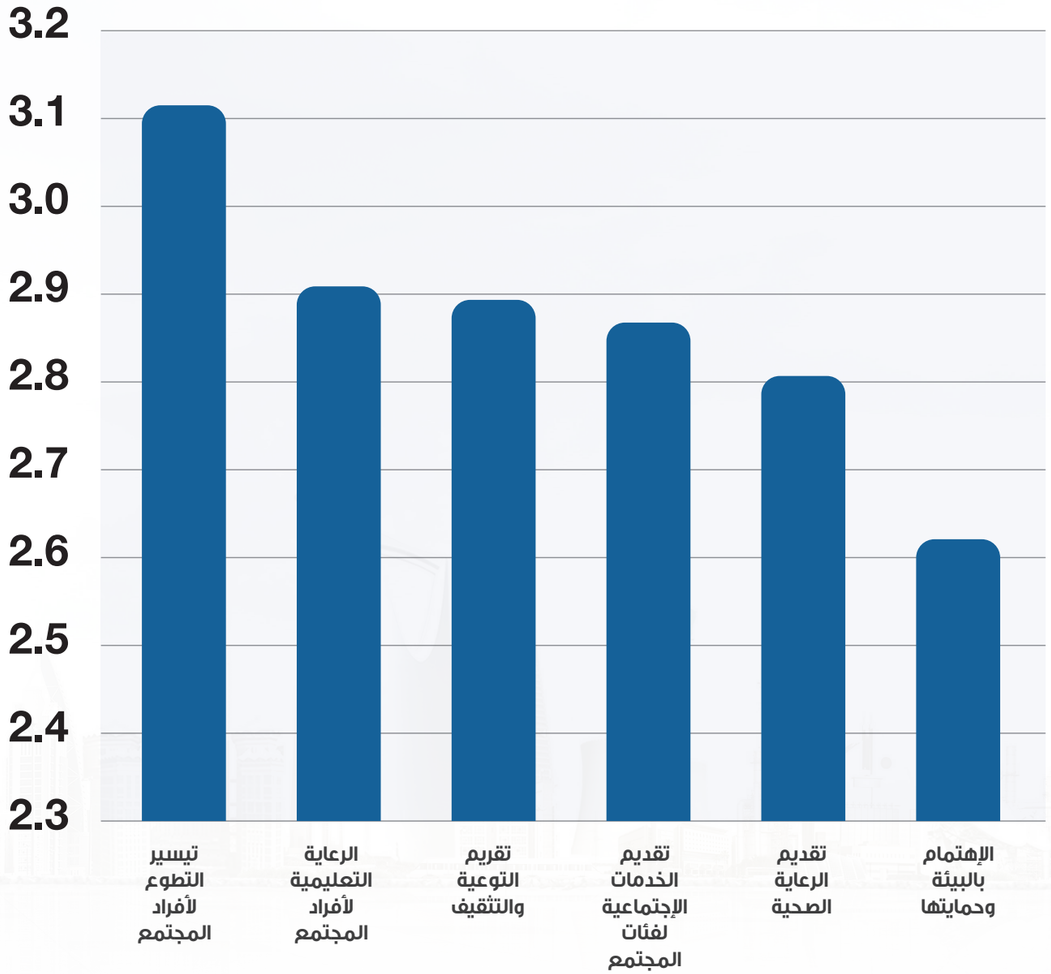

مجالات التنمية الاقتصادية

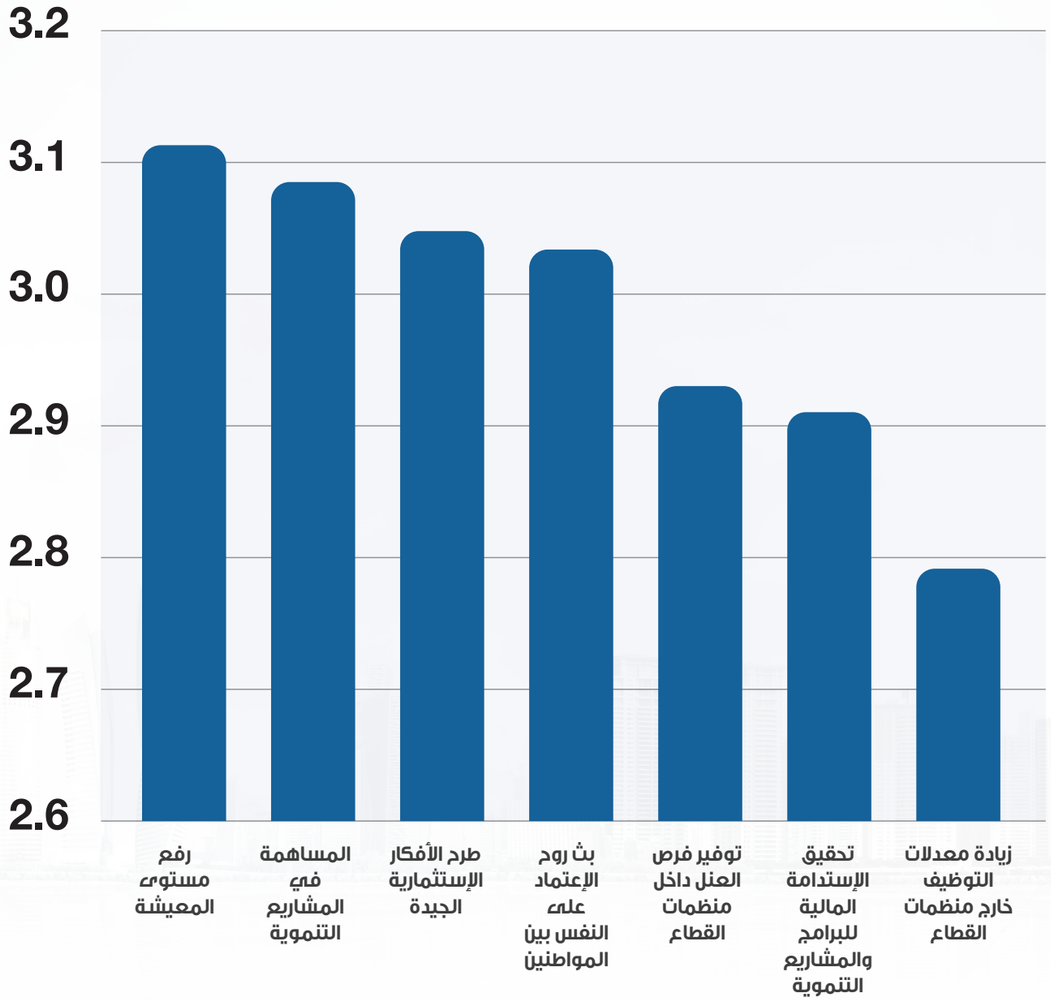

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاع غير الربحي في مصادر تمويل منظمات القطاع غير الربحي

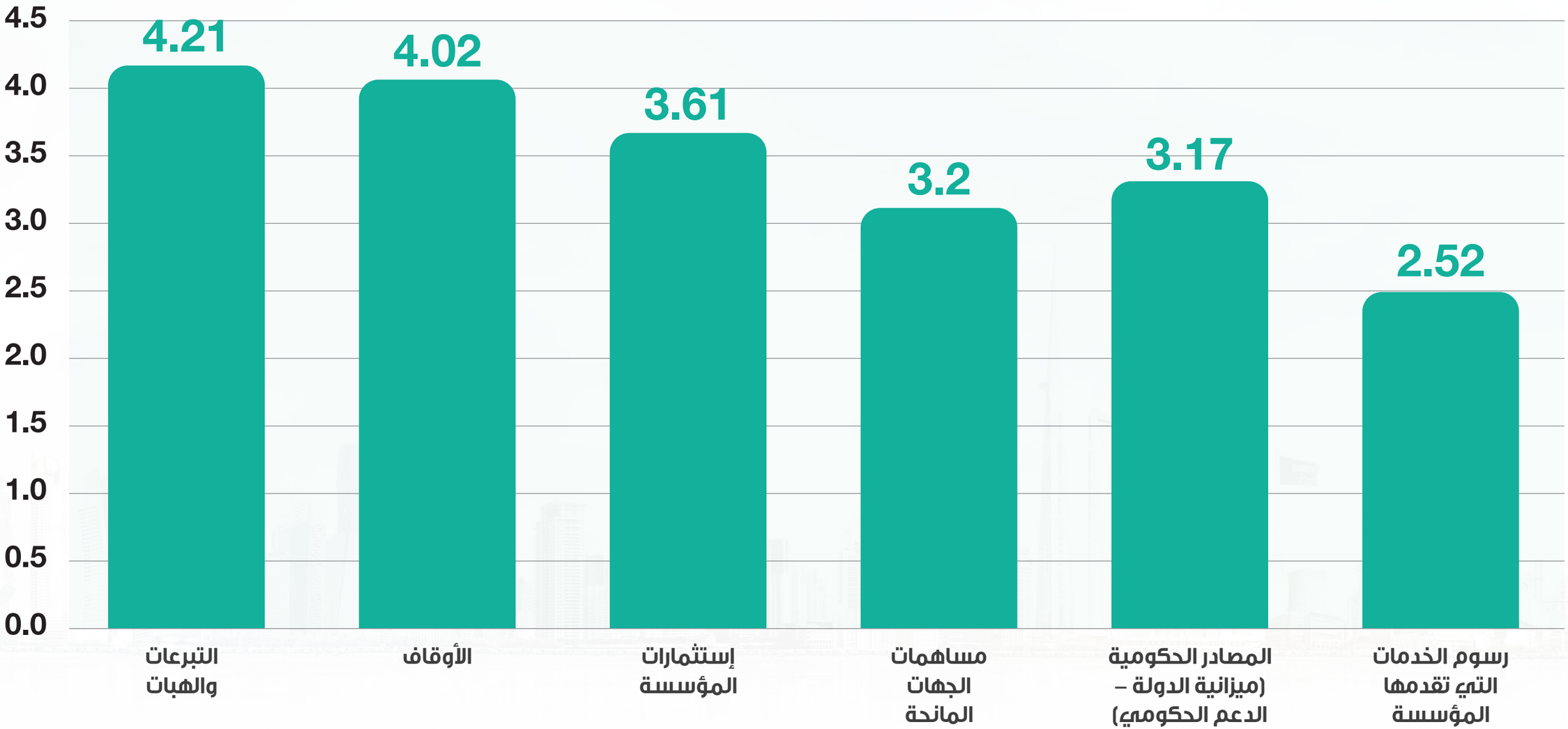

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاع غير الربحي عن الصعوبات التي تواجههم

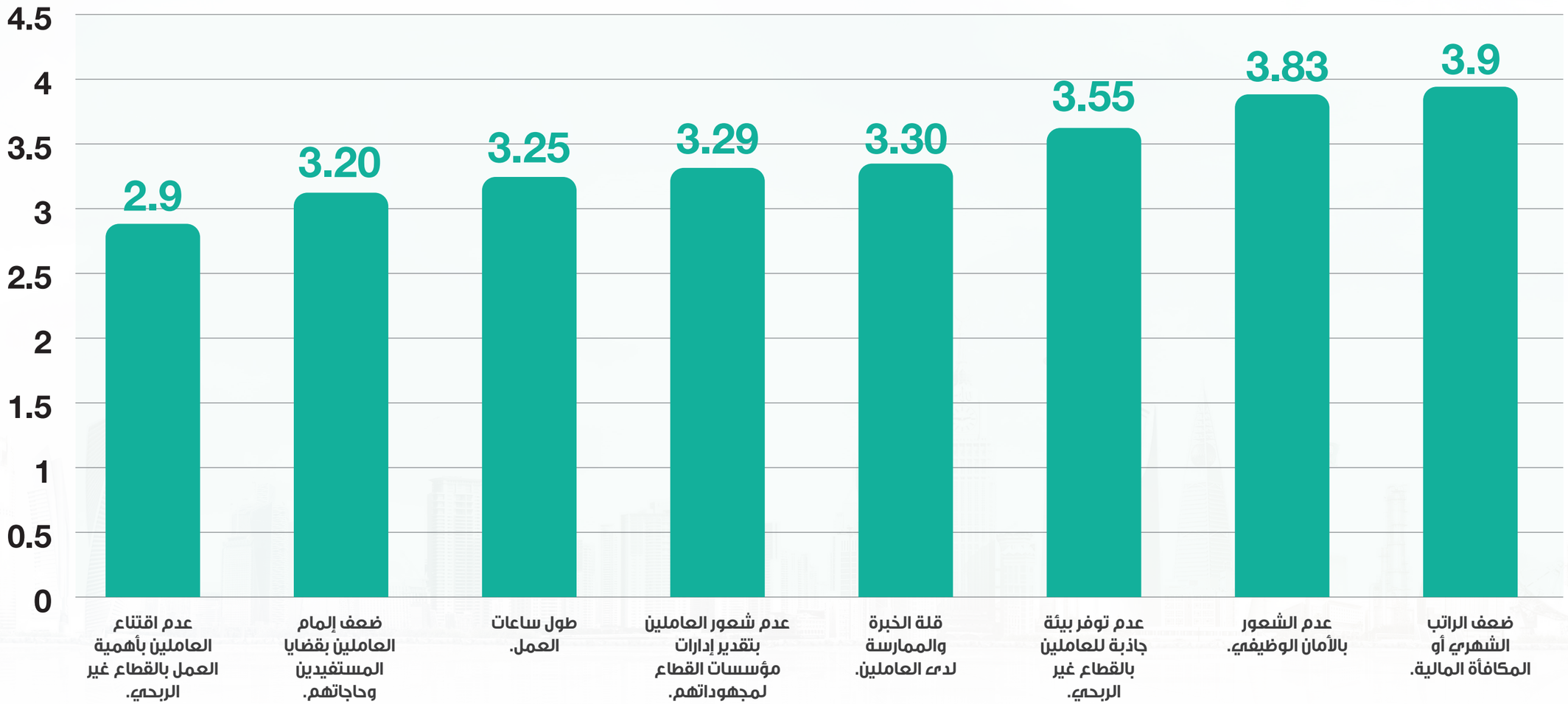

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاعين العام والخاص في القطاع غير الربحي عن الصعوبات التي تواجه القطاع غير الربحي

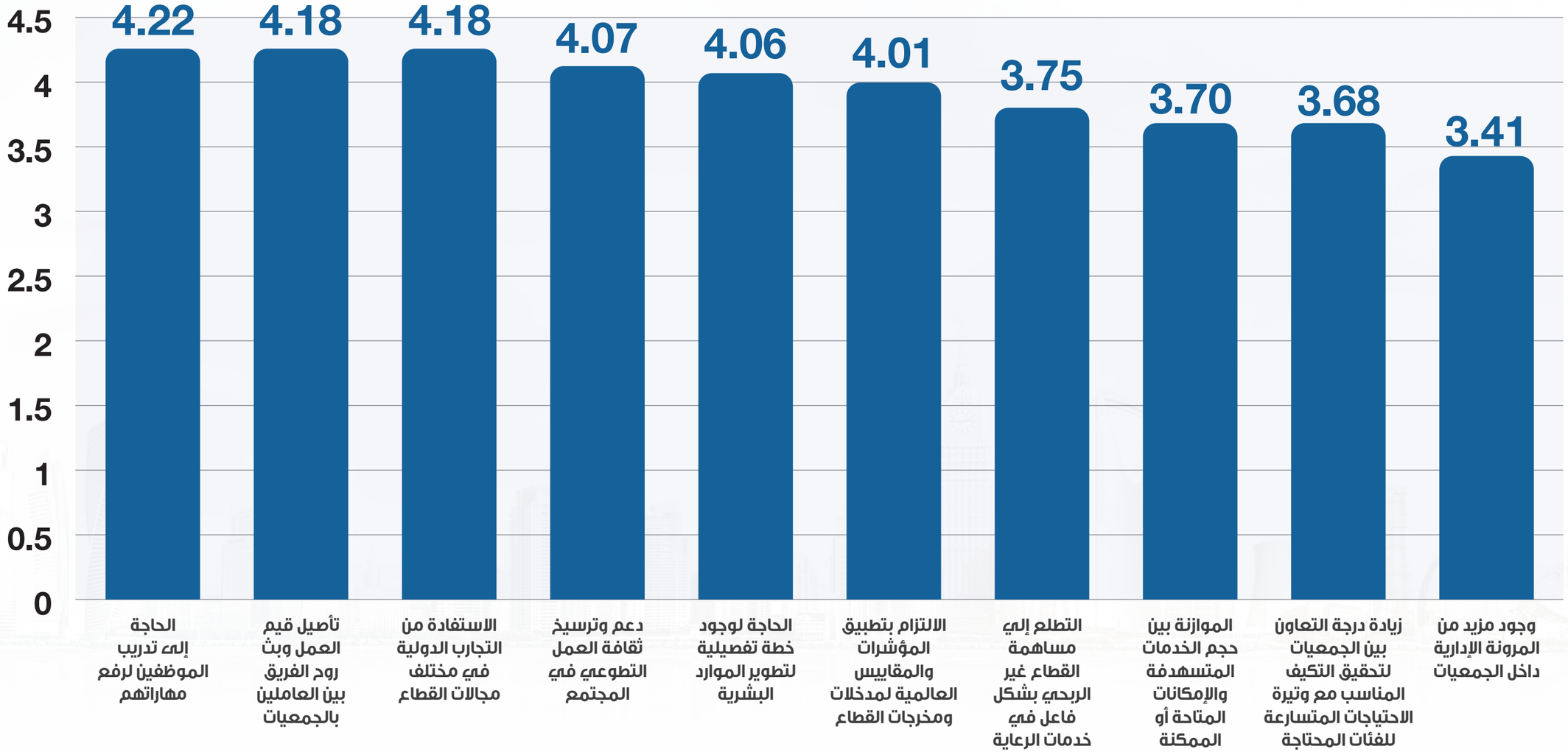

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاع غير الربحي عن أهم المعوقات المجتمعية

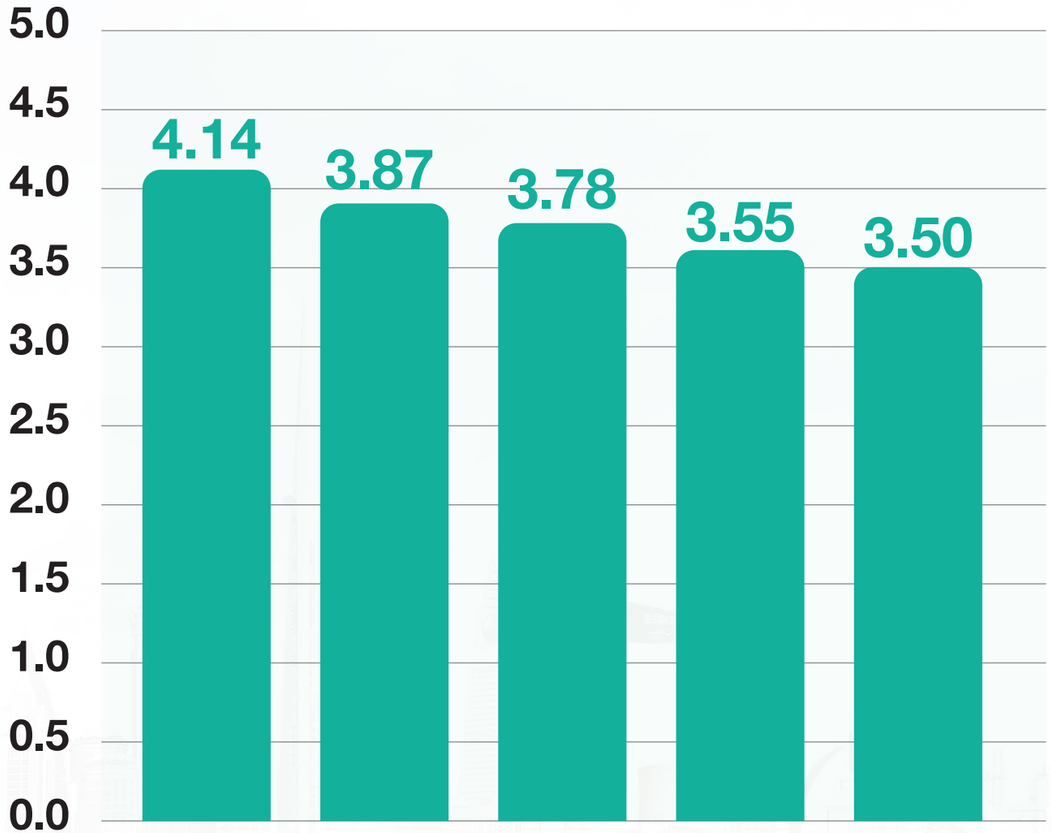

رأي المسؤولين والعاملين بالقطاعين العام والخاص عن أهم المعوقات المجتمعية

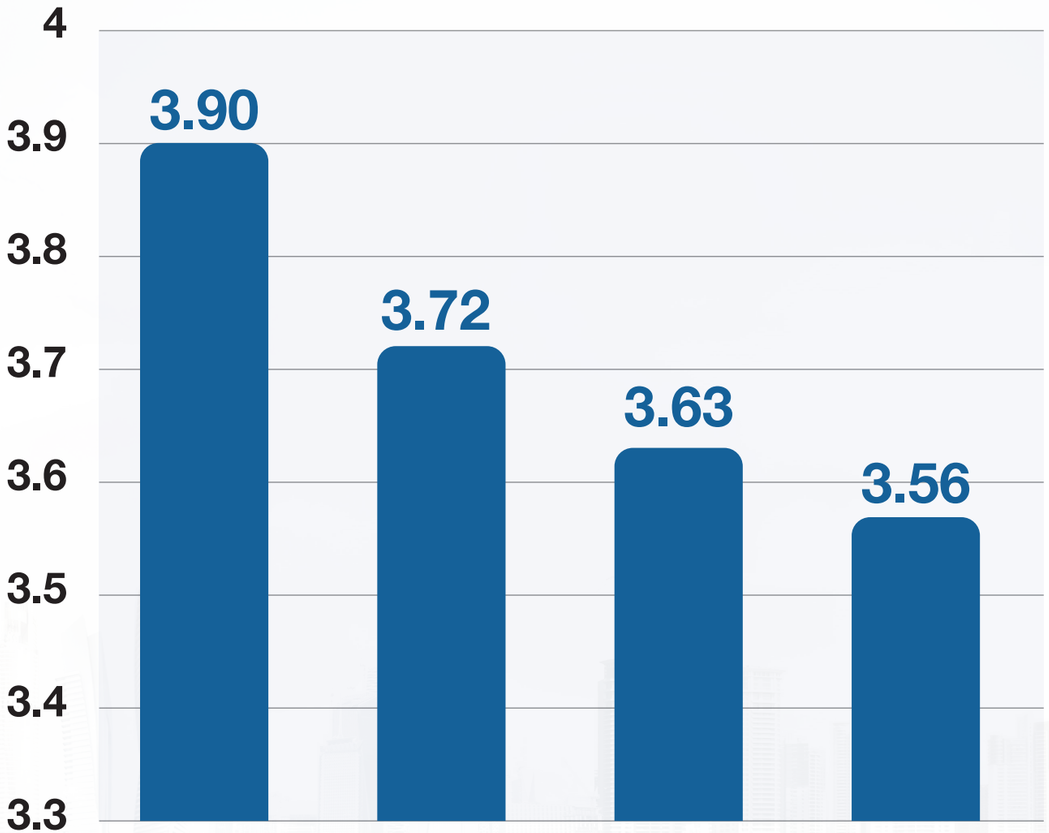

مقترحات المسؤولين والعاملين بالقطاع غير الربحي لحل المعوقات العامة

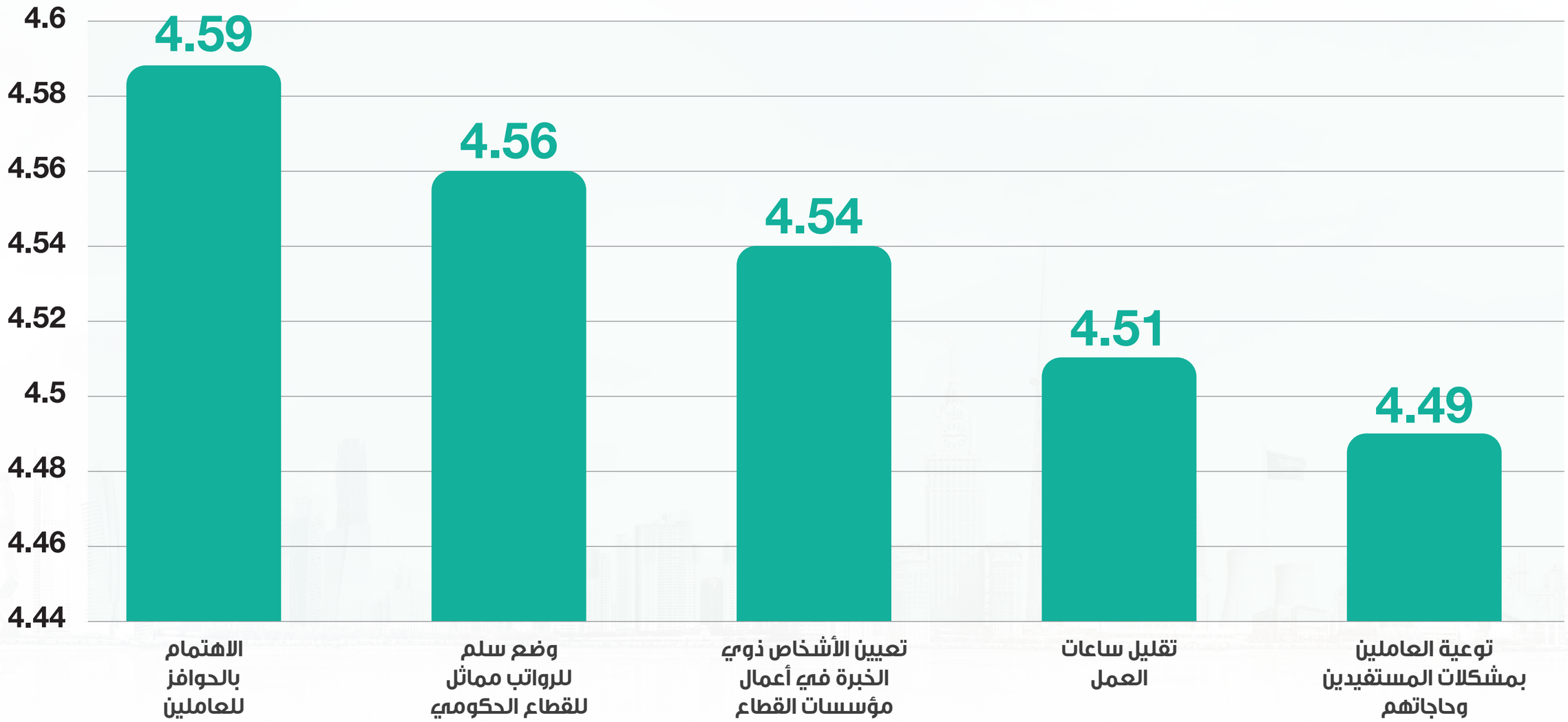

مقترحات المسؤولين والعاملين بالقطاع غير الربحي لحل المعوقات المجتمعية

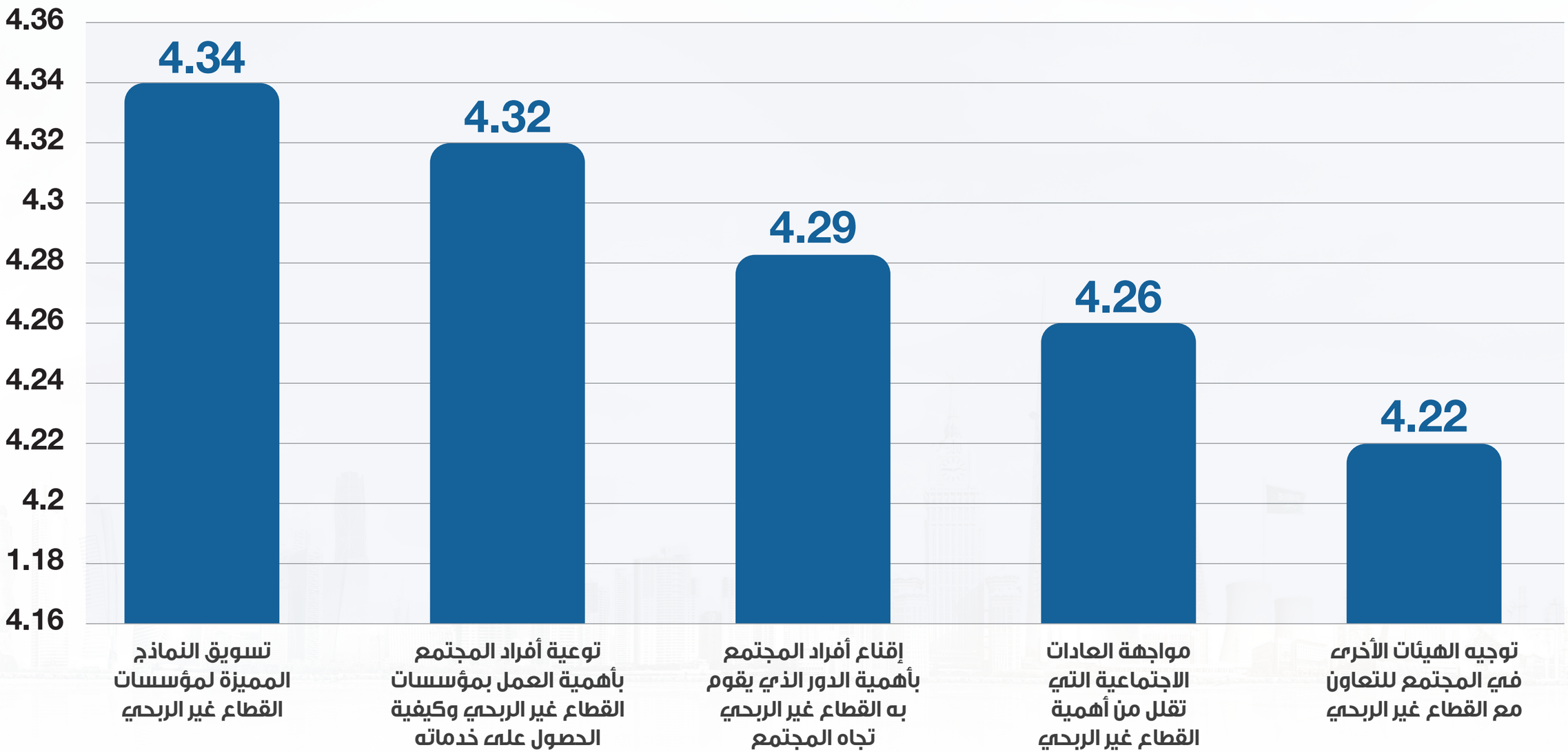

04

التجارب العالمية والإقليمية

مقارنة مع أفضل الممارسات العالمية والأقليمية

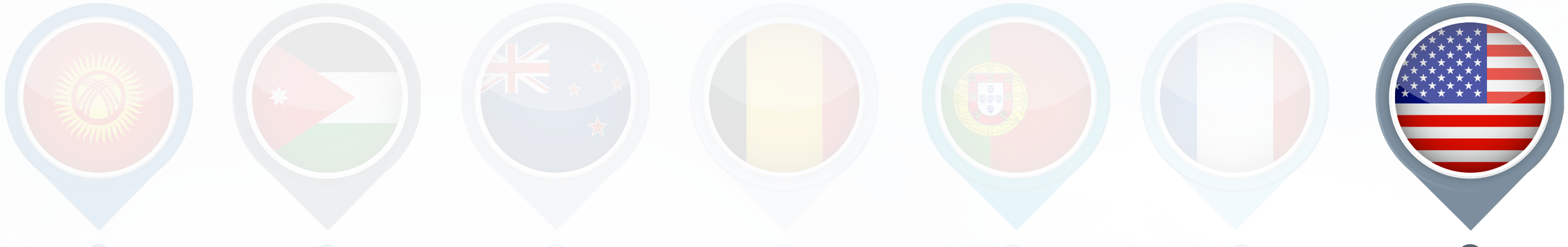

الناتج المحلي

20.513
تريليون دولار

%17
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%5.5
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%49
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مؤشر التقدم الاجتماعي **25**

مصادر الإيرادات

- **%56** مبيعات خاصة
- **%30** دعم حكومي
- **%14** مصادر خيرية

الناتج المحلي

2.794
تريليون دولار

%11.30
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%2.9
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%41
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مؤشر التقدم الاجتماعي **16**

مصادر الإيرادات

- **%63** مبيعات خاصة
- **%28** دعم حكومي
- **%9** مصادر خيرية

الناتج المحلي

237.962
مليار دولار

%9.60
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%2.2
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%49
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مؤشر التقدم الاجتماعي 24

مصادر الإيرادات

- **%31** مبيعات خاصة
- **%40** دعم حكومي
- **%19** مصادر خيرية

الناتج المحلي

536.055
مليار دولار

%18.80
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%6.1
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%37
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مؤشر التقدم الاجتماعي 17

مصادر الإيرادات

- **%42** مبيعات خاصة
- **%48** دعم حكومي
- **%10** مصادر خيرية

الناتج المحلي

205.997
مليار دولار

%12.30
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%5.5
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%50
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مؤشر التقدم الاجتماعي **10**

مصادر الإيرادات

- **%63** مبيعات خاصة
- **%11** دعم حكومي
- **%20** مصادر خيرية
- **%6** مصادر أخرى

الناتج المحلي

41.869
مليار دولار

مؤشر التقدم الاجتماعي **62**

قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي	نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع
%5.9	**%4.2**	**~**

مصادر الإيرادات	التمويل الأجنبي | رسوم الخدمات

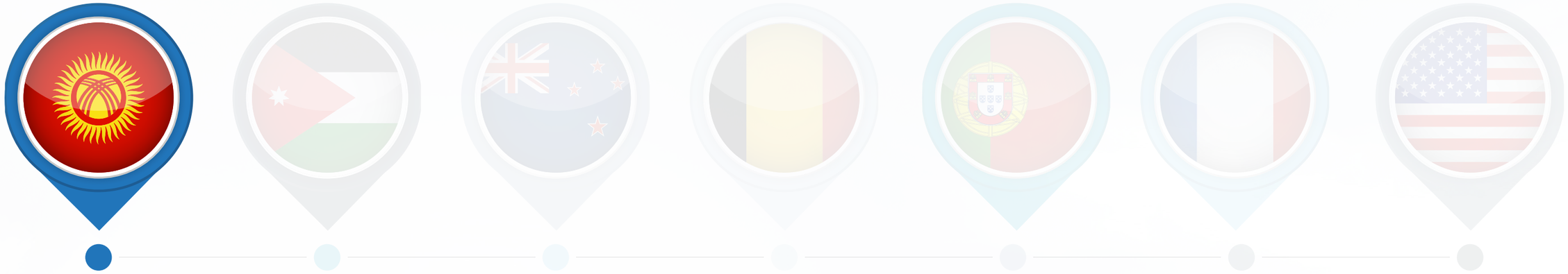

الناتج المحلي

11.604
مليار دولار

مؤشر التقدم الاجتماعي **78**

%2.9
قوة اقتصادية ومصدر من مصادر التوظيف الرئيسية

%2.3
المساهمة في إجمالي الناتج المحلي

%0.2
نسبة المتطوعين من إجمالي نسبة القوى العاملة في القطاع

مصادر الإيرادات	التمويل الأجنبي	رسوم الخدمات	مصادر خيرية

النتائج المستخلصة من تجارب الدول العالمية

العلاقة بين القطاع غير الربحي والتنمية الاقتصادية

وجود علاقة إيجابية بين حجم وقوة القطاع غير الربحي ومستوى التنمية الاقتصادية وفق الأدوار التالية

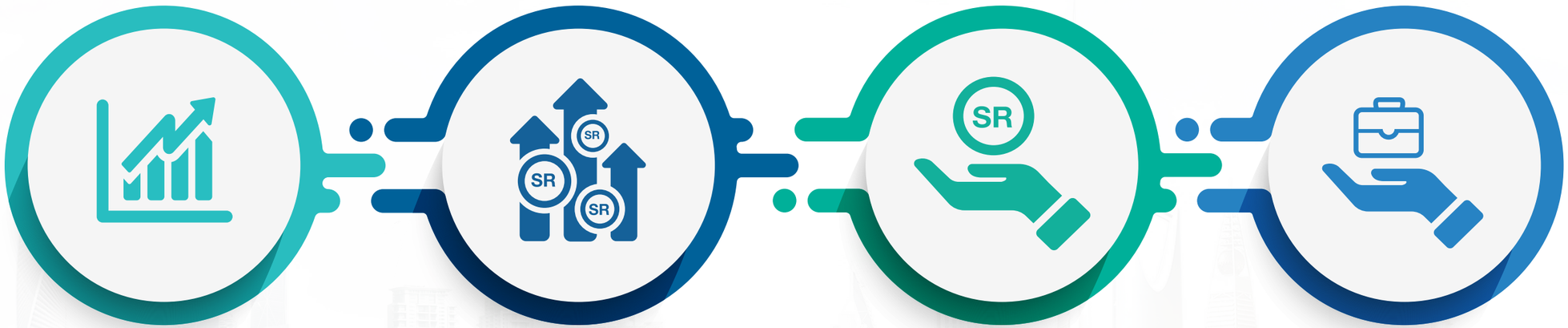

- توفير فرص العمل
- المساهمة في الناتج المحلي
- القيمة الاقتصادية للتطوع
- التمكين الاقتصادي

العلاقة بين حجم القطاع غير الربحي واستقرار المجتمع في الجوانب التالية:

فاعلية الحكومة

كلما زاد حجم مؤسسات القطاع الثالث ارتفعت تصورات فعالية الحكومية

سيادة القانون

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم قطاع مؤسسات القطاع الثالث وسيادة القانون.

الاستقرار السياسي

وجود علاقة إيجابية بين حجم قطاع مؤسسات القطاع الثالث ومستوى الاستقرار السياسي.

السيطرة على الفساد

وجود دور كبير لمؤسسات القطاع في السيطرة على الفساد.

05

أهم نتائج الدراسة

أهم نتائج الدراسة

01 وجود نقص كبير في المعلومات التفصيلية الواقعية عن القطاع غير الربحي بالمملكة.

02 ضعف الوعي لدى العاملين بالقطاع غير الربحي والجهات المشرفة عليه بالاحتياجات التنموية للمجتمع.

03 ضعف تمكين منظمات القطاع والتشريعات المقيدة للقطاع وضعف الاستدامة المالية للقطاع تعد من أهم معوقات قيام القطاع بدوره التنموي على الوجه الأكمل.

04 أثبتت التجارب العالمية أن القطاع غير الربحي يعتبر قوة اقتصادية قوية للدول وله تأثير قوي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني للدول.

05 حددت الدراسة أهم الأدوار التنموية التي يجب على القطاع غير الربحي التركيز عليها حتى يكون له أثر أقوى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تابع أهم نتائج الدراسة

06 يساهم القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة بصورة أو بأخرى مساهمة تتراوح ما بين المتوسط والمنخفض، بينما يرى نسبة ضئيلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص أن حجم المساهمة عالٍ ولكنه لم يبلغ المستوى المطلوب.

07 برزت التبرعات والهبات في الصدارة كأكبر مصادر التمويل للمؤسسات غير الربحية، تليها الأوقاف ثم استثمارات المؤسسة. أما مساهمات جهات المسؤولية الاجتماعية و المصادر الحكومية فقد جاءت كأقل مصادر التمويل أهمية لمؤسسات القطاع.

08 أضعف جوانب إدارة القطاع غير الربحي من وجهة نظر مجتمع الدراسة تتمثل في تدني الكفاءة الإدارية بأجهزة القطاع وضعف قنوات الاتصال الفعال المستمر بين العاملين.

09 تتمثل أهم المعوقات المجتمعية التي تؤثر على أداء مؤسسات القطاع في تقصير وسائل الإعلام تجاه التوعية بدور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة لتدني الوعي المجتمعي والصورة الذهنية غير الجيدة عن القطاع.

أهم المؤشرات الاقتصادية لمساهمة القطاع الغير ربحي

الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي

أهم المؤشرات الاجتماعية لمساهمة القطاع الغير ربحي

06

التوصيات والمبادرات

تحسين الصورة الذهنية للقطاع الثالث في المجتمع

التوصيات

- أهمية تعزيز الثقة بالقطاع غير الربحي لدى القطاع الحكومي والقطاع الخاص وافراد المجتمع.
- ضرورة الاهتمام بعملية الحوكمة والشفافية في كل وحدات القطاع غير الربحي
- ضرورة تحقيق الأمان الوظيفي للعاملين بالقطاع، من حيث توفير الرواتب والمكافآت المجزية، وتهيئة البيئة الجاذبة للعاملين، وتقدير مجهوداتهم

تحسين الصورة الذهنية للقطاع الثالث في المجتمع

أهـــداف المُبادرة

- التخلــص من النظــرة النمطيــة للقطاع الثالــث، والتي تصــوره كقطاع مســتهلك بحت، وتعزيز الصــورة الإيجابية عنه، باعتباره مشــاركا أصيلا فــي التنمية الاقتصاديــة والاجتماعية.
- تدعيم العلاقــات الطيبة لمؤسســات القطاع مع الجهات التشــريعية والتنفيذيــة في الدولة.
- تعزيــز الثقة بالعمــل الخيري، بما يســاهم في تمكينــه للقيام بدوره بفعالية فــي المجتمع.

تحسين الصورة الذهنية للقطاع الثالث في المجتمع

مبـــررات المُبادرة

- وجــود صورة ذهنية ســائدة عن القطــاع الثالث، تصــوره كقطاع رعوي مســتهلك وغير منتج.
- ضعــف الإقبال علــى العمــل بمؤسســات القطــاع الثالــث؛ الناتج عن الصــورة الذهنية الســالبة عنه.
- إحجــام أو تردد القطاعات الأخــرى في التعاون معه؛ لاهتــزاز الثقة في مقدراته؛ بســبب ضعف الصــورة الذهنية عنه.

تحسين الصورة الذهنية للقطاع الثالث في المجتمع

آليـــــة التـنفيـذ

- نشر مساهمات القطاع الثالث وإنجازاته عبر وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إعداد خطة وطنية متكاملة؛ لتحسين الصورة الذهنية.
- تحديد الأدوار التكاملية لكل الجهات المعنية بالقطاع.
- توفير الميزانية المناسبة للمبادرة.
- تكوين فريق عمل لتنفيذ المبادرة (يفضل أن يكون شركة متخصصة).
- قياس أثر المبادرة.
- إشـراك قـادة الرأي، والشـخصيات ذات التأثير، فـي الحملات التوعويـة والبرامج الخاصة بتحسـين الصورة الذهنية عـن القطاع.
- إقامة الدورات التدريبية والبرامج التعليمية، في مختلف قضايا وجوانب القطاع.
- تخصيص جائزة وطنية لمساهمة منظمات القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحسين الصورة الذهنية للقطاع الثالث في المجتمع

الجهات المنفذة

- وزارة الإعلام.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- مؤسسات القطاع الثالث.
- مؤسسات التعليم العالي.

إصدار نظام متكامل لجميع جوانب القطاع غير الربحي

التوصيات

العمـل على تطوير التشـريعات والأنظمة الخاصة بتنظيم نشـاط القطاع غيـر الربحـي بمختلـف مكوناتـه، مع ضـرورة الإسـراع في إصـدار نظام الشـركات غير الربحية، الذي يسـمح بقيـام كيانات ماليـة منظمة، قادرة علـى تحقيـق عوائد ماليـة كبيرة، تسـتخدم في تمويل أنشـطة وبرامج وحـدات القطاع غيـر الربحي، وتسـهم في تعظيـم منافعها.

ضـرورة إصـدار قـرار بإعفـاء منظمات القطـاع غيـر الربحي التـي تمارس نشـاطاً اقتصاديـاً، مـن دفـع ضريبـة القيمـة المضافـة لمـا تقدمه من خدمـات تفيـد فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية فـي البلد.

إصدار نظام متكامل لجميع جوانب القطاع غير الربحي

أهـــداف المُبادرة

- توحيـد جميع الأنظمـة المتعلقـة بالقطاع غير الربحـي في نظام واحد، يشـمل جميع جوانـب القطاع.
- تعزيز الدور التنموي لمؤسسات القطاع غير الربحي.
- تمكين القطاع غير الربحي في المجتمع.

إصدار نظام متكامل لجميع جوانب القطاع غير الربحي

مبـــررات المُبادرة

- قلــة الوعــي بــدور القطــاع غيــر الربحــي فــي التنميــة الاقتصــاديـــة والاجتماعيـــة.
- عدم وجــود سياســة شــاملة تعمــل علــى تمكيــن القطاع غيــر الربحي.
- التعقيــدات والعقبــات التــي تواجــه مؤسســات القطــاع غير الربحـــي الأخرى.

إصدار نظام متكامل لجميع جوانب القطاع غير الربحي

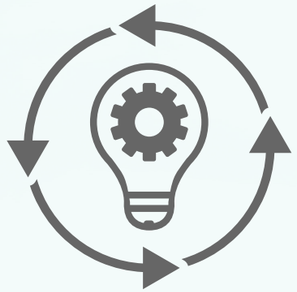

آليـــة التنفيـذ

- دراسة الوضع الراهن لجميع الأنظمة المتعلقة بالقطاع غير الربحي.
- تحديد المواد النظامية التي تؤثر على فاعلية القطاع.
- تحديد المحفزات الضرورية لتمكين القطاع.
- إعادة صياغة نظام المنظمات غير الربحية ليشمل:

التأسيس – النظام الإداري – النظام المالي – الحوكمة – التبرعات

التطوع – أدواره التنموية، – علاقاته مع القطاع العام والخاص،

حمايته من جرائم الإرهاب وغسل الأموال، – مميزاته – إعفاء القطاع من الزكاة والضرائب

إصدار نظام متكامل لجميع جوانب القطاع غير الربحي

الجهـات المنفذة

- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الهيئة العامة للأوقاف.
- مؤسسات القطاع غير الربحي.
- وزارة المالية.
- هيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
- مجلس الشورى.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

وضع نظام موحد للأوقاف في المملكة العربية السعودية

التوصيات

إصدار نظـام خاص بالأوقـاف ينظم العلاقـة بين جميع الجهات ذات العلاقة، ويسـهل إجراءات تسـجيل وتطوير الأوقاف واسـتثمارات أموالها.

ضـرورة بقـاء تسـجيل الأوقـاف والبـت فيهـا لـدى السـلطة القضائيـة وليـس الجهـات التنفيذيـة لتوفير الأمـان لـدى أصحـاب الوقف

وضع نظام موحد للأوقاف في المملكة العربية السعودية

أهـــداف المُبادرة

- وضع نظـام موحـد للأوقـاف فـي المملكة، يسـاهم في تمكيـن الأوقاف من المسـاهمة الفعالـة في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

وضع نظام موحد للأوقاف في المملكة العربية السعودية

مبـــررات المُبادرة

- عدم وجود نظام موحد للأوقاف في المملكة.
- تفرق معاملات الأوقاف في عدة جهات حكومية.
- تعقد إجراءات توثيق الأوقاف ومعاملاتها الإدارية والمالية.
- عدم الوضوح في العديد من قضايا الأوقاف لدى المحاكم والجهات الحكومية المعنية بها.
- توحيد إجراءات عمل القطاع.
- حصر الجهات ذات الصلة بالقطاع، وتحديد المهام المنوطة بكل منها، وتنظيم العمل على أسس محددة.
- تيسير وتنظيم الإجراءات المالية والإدارية للقطاع.

وضع نظام موحد للأوقاف في المملكة العربية السعودية

آليـــة التنفيـذ

- دراسة الوضع الراهن للأنظمة ذات الصلة بعمل الأوقاف.
- الطلب من الجهات المعنية بالأوقاف وضع تصورات للأنظمة واللوائح التي تحكم الأداء بالقطاع.
- عقد اللقاءات مع الجهات المعنية؛ لمناقشة ما تم وضعه من تصورات، وبناء تصور موحد لنظام الأوقاف في المملكة.
- صياغة مسودة النظام، وعرضها على الجهات المعنية بذلك.

وضع نظام موحد للأوقاف في المملكة العربية السعودية

الجهـات المنفذة

- الهيئة العامة للأوقاف.
- مجلس الشورى.
- هيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
- المراكز البحثية.

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي

التوصيات

- ضرورة إصـــدار تقارير دوريـــة معلوماتية، عن واقع القطـــاع غير الربحي فـــي المملكة، ودوره في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة العمل على بناء المؤشـــرات، وآليات القياس، وقواعد البيانات؛ لتطويـــر الأبحاث والدراســـات في القطـــاع غير الربحي، مـــن خلال مراكز أبحاث متخصصة.
- ضـــرورة العمل علـــى بناء قاعدة بيانـــات إحصائيـــة، تجميعية، تغطي كل ما يتعلق بنشـــاط القطاع غيـــر الربحي.

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي

أهـــداف المُبادرة

- تشجيع الأبحاث والدراسات في مجال القطاع غير الربحي.
- بناء قاعدة بيانات للقطاع غير الربحي في المملكة.
- تسهيل الوصول لإحصائيات القطاع غير الربحي.
- حساب مؤشرات القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وجود مرجع رسمي لعملية صنع السياسات الخاصة بالقطاع غير الربحي.

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي

مبررات المُبادرة

- عدم وجود مرصد علمي لإحصائيات القطاع غير الربحي.
- قلة الأبحاث والدراسات فيما يخص القطاع غير الربحي.
- قلة الباحثين المتخصصين في أبحاث ومعلومات القطاع غير الربحي.

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي

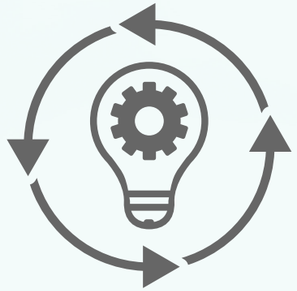

آليـــة التنفيـذ

- تحديد جهة استضافة المرصد.
- جمع البيانات والإحصائيات عن مؤسسات القطاع غير الربحي.
- جمـع وتنظيم وترتيـب الأبحاث والدراسـات والفعاليـات، وكل الأمور العلمية المتعلقـة بالقطاع.
- وضع المؤشرات التي يقيسها المرصد.

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي

الجهات المنفذة

- الهيئة العامة للإحصاءات.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- مراكز الأبحاث المختصة بدراسة القطاع غير الربحي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- وزارة التعليم.
- الهيئة العامة للأوقاف.

توصيـات عامة

توصيات عـامـة

- ضـرورة العمل علـى تضمين المقررات الدراسـية، في كافة المراحـل التعليمية، موضوعات تتعلـق بالعمل التطوعي والقطـاع غير الربحي؛ وذلـك بهدف بناء الوعي بأهمية النشـاط التطوعـي، والمنافع التي تعـود على المجتمع.
- ضـرورة العمل على اسـتدامة الموارد المالية لمؤسسـات القطـاع غير الربحي، واسـتثمارها اسـتثمارا ملائما، وزيادة الاهتمام بالكوادر البشـرية، واسـتقطاب الكفاءات الملائمة والمتناسـبة مع حجم المشـاريع، مع ضرورة توفير البيئة الجاذبـة؛ للحفاظ عليها
- أن تعمل شـركات ومؤسسـات القطاع الخاص على زيادة مخصصاتها المالية الخاصة بنشـاط المسـؤولية الاجتماعية؛ للمسـاهمة في الاسـتدامة المالية للقطاع غير الربحي.
- زيـادة دعـم رجـال الأعمال ومؤسسـات القطاع الخـاص لمؤسسـات القطاع غيـر الربحـي، بتزويدها بالكـوادر المؤهلة والكفـاءات– عـن طريق تطـوع المحترفين مـن الخبـراء والعاملين في الشـركات
- ضـرورة قيام منظمات القطاع غير الربحي على إشـراك المسـتفيدين فـي التخطيط لبرامج وأنشـطة القطاع من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية.
- بنـاء قـدرات المنظمات غيـر الربحية، في الاتصال المؤسسـي، والبنـاء الداخلـي، والعلاقات الخارجية مـع المجتمع، والجوانـب الفنية.
- دعـم صنـدوق تنمية الموارد البشـرية لمنظمات القطاع غيـر الربحي بالكوادر البشـرية (المدير – المديـر المالي – مدير برامـج المنح والتنمية)

شكـــــــراً

لحسن استماعكم